جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٥٥٥)

أزمة الخليج والخدمات البيئية

تأثير عودة المصريين من دول الخليج على الخدمات البيئية

اعداد

د. نفيسة سيد ابو السعود

نوفمبر ١٩٩٢

المحتويـــات

الجزء الاول : المقدمة النظريـــة

البـــاب الأول : تقديـــــم

البـــاب الثاني : أسلوب ومنهج البحث

البـــاب الثالث : تحليل تأثير عودة العمالة بالنسبه لمتطلبات الخدمـــات البيئيـــه

البـــاب الرابع : المؤشرات والمعايير المتقدمة

البـــاب الخامس : محددات الدراســـــه

الجـزء الثاني : المراحل البحثيـــة

البـــاب الأول : المرحلة الأولي للبحث

الفصل الأول : تحديد البيئة الخدمية في محافظات جمهورية مصر العربية

أولا : الموقف الحالي بالنسبة للسكان والإسكان

ثانيا : الموقف الحالي بالنسبه للمياه

ثالثا : الموقف الحالي بالنسبه للصرف الصحي

الفصل الثاني : تحديد محافظات الدراسة المستقبلية

البـــاب الثاني : المرحلة الثانية للبحـث :

دراسة الخطط والإحتياجات لمحافظات القاهرة - الجيـــزة الدقهلية

الفصل الأول : محافظة القاهـــرة

الفصل الثاني : محافظة الجيـــزة

الفصل الثالث : محافظة الدقهلية

الجزء الثالث : المراجع والدراسات والتقارير التي تم الاستعانه بها

ملحقات :

ملحق (١) : منحنيات حساب تكاليف محطات المياه

ملحق (٢) : نسبه التغطية بخدمات إمدادات المياه حسب مصدر المياه

شـــــكر

تقدم الباحثه الرئيسيه الشكر للسيدة / عزه عمر حسن الفندري لما قامت به من جهد في جميع مراحل اعداد هذا البحـــــث ..

الجـزء الأول : المقدمـة النظريـة

موجز البحث

ترتبط خدمات امدادات المياه والصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة ارتباطا مباشرا بعدد السكان المستفيدين من هذه الخدمات .

يهدف هذا البحث الي دراسة التأثيرات العاجلة (علي المدي القصير) والآجلة (علي المدي البعيد) لزيادة عدد المستفيدين من هذه الخدمات بمقدار يساوي عدد العائدين من دول الخليج بعد بداية الأزمة في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ وقبل حدوث الحرب في ١٧ يناير ١٩٩١ ، ويقدر العدد الاجمالي لهؤلاء العائدين بحوالي ٣٩٦,٠٠٠ مواطن .

ونظرا لصعوبة التحديد الجغرافي لأماكن استقرار هؤلاء العائدين فقد اعتمد البحث علي تحديد أكثر المحافظات احتمالا للتعرض لزيادة الطلب والطلب الاضافي علي الخدمات المذكورة سابقا ودراسة تأثير الزيادة في عدد المستفيدين من الخدمات بها .

ويعبر عن الزيادة في الطلب علي الخدمات في هذه الدراسة بعدد الوحدات السكنيه الخالية والتي يفترض امكانية إشغالها علي مدي العمر التصميمي للخدمة المعنية (والذي يصل الي ٣٠ عاما) كما يعبر عن الطلب الاضافي بعدد العائدين من دول الخليج .

بدراسة الموقف بالنسبة للسكان والاسكان بمحافظات جمهورية مصر العربية قبل حدوث الأزمة ، وبدراسة احصائيات وزارة التربية والتعليم عن توزيع التلاميذ العائدين علي محافظات الجمهورية تبين ان أكثر المحافظات احتمالا للتعرض لزيادة الطلب والطلب الاضافي علي الخدمات المذكورة هي محافظة القاهرة تليها محافظة

الجيزة ثم الدقهلية .

تم دراسة الآثار العاجلة والآجلة لزيادة الطلب الاضافي علي خدمات امدادات المياه والصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة بهذه المحافظات وتحديد الاختياجات المستقبلية من هذه الخدمات وتقدير التكلفة الكلية المطلوبه لتوفيرها.

وتتمثل الآثار العاجلة لزيادة المستفيدين من الخدمات المذكوره في تناقص نصيب الفرد من المياه في المناطق المخدومة (مما يؤدي الي عدم انتظام واستمراريه الخدمة) مع عدم زيادة الضغط علي خدمات معالجة مياه الصرف الصحي نتيجة عدم زيادة كمية المياه المنتجة ، أما في مجال التخلص من المخلفات الصلبة ، فتزداد كمية القمامة التي تحتاج الي عمليات جمع ونقل والتخلص منها بنسبة زيادة المستفيدين من هذه الخدمات تقريبا .

أما الآثار بعيدة المدي لزيادة المستفيدين فتتمثل في الحاجة الي زيادة سعة محطات انتاج المياه العامة ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي (أو انشاء محطات جديده) لسد الاحتياجات المستقبلية لهؤلاء المستفيدين . وقد تم تقدير هذه الاحتياجات في عام ٢٠٠٠ بحوالي ١٦٦٫٦ ألف متر مكعب من المياه يوميا وحوالي ١٣٣٫٢ الف متر مكعب من مياه الصرف الصحي يوميا . هذا بالاضافة الي خدمات جمع ونقل والتخلص من حوالي ٢١٠ طن قمامة يوميا .

وقد قدرت التكلفة الكلية لتوفير هذه الخدمات-وذلك باحتساب أسعار وحدة الخدمة - بحوالي ٣٦٫٥ مليون جنيه لامدادات المياه (بأسعار ١٩٨٦) وحوالي ١٦٠ مليون جنيه للصرف الصحي (بأسعار ١٩٩٠) وحوالي من ٩٫ الي ٣ مليون جنيه تقريبا لجمع ونقل والتخلص من القمامة (بأسعار ١٩٨٥) .

هذا ويشتمل البحث علي ثلاثه أجزاء الجزء الأول خاص بالمقدمة

النظرية .و الجـزء الثاني يعرض المراحل البحثيـة أما الجـزء الثالث فيحتـــــوي علي مجموعة المراجع والدراسات والتقارير التي تم الاستعانة بها . بالاضافـــــة الي ملحقين ، الأول عن نسبة تغطية خدمات امدادات المياه والثاني خاص بمنحنيـات حساب تكلفه انتاج المياه .

وقد تم الانتهاء من اعداد هذا البحث فى ١٩٩١/٥/٣١.

الباب الأول

تقديم :

تواجه مصر مشكلات بيئيه عديده ناتجه اما عن تلوث الهواء أو الحاجه الملحه والمتزايده الي توفير واتاحة خدمات امدادات المياه وتصريف المخلفات البشرية وغيرها من النفايات الصلبه والسائلة الي جانب توفير المسكن الصحي وغيرها من المشاكل البيئية (تلوث الهواء - تلوث التربه - حماية البيئة من أخطار الاشعاعات ... الخ .

ترتبط خدمات امدادات المياه وتصريف المخلفات البشريه والنفايات الصلبه ارتباطا مباشرا بعدد السكان المستفيدين من هذه الخدمات . كذلك تختلف درجة تلوث الهواء تبعا لكثافة السكان والتطور الصناعي وغيرها من العوامل والعادات المحليه ولكن أوضحت بعض الدراسات ان عوادم السيارات تمثل النصيب الاكبر بين مسببات تلوث الهواء (١) .

وفي الجانب الآخر هناك العديد من الجهود والخطط لدعم هذه الخدمات البيئية في المجالات المذكوره . ويمكن القول انه في مجال امدادات المياه ما تم تنفيذه من مشروعات في القاهرة الكبري مثلا يسمح بنسبة تغطية حوالي ٨٨٪ من السكان في حين انه في المناطق الريفيه تبلغ هذه النسبه حوالي ٥٦٪ فقط ومازال هناك حوالي ١٩٪ من سكان الريف محرومون تماما من هذه الخدمة (٢).

وبينما نجد ان مياه الشرب دخلت معظم المدن وعدداً من القري الا أن خدمات الصرف الصحي تبلغ حوالي ١٠٪ فقط من اجمالي المدن المأهوله بالسكان علي مستوي الجمهورية بل انه علي مستوي القاهرة الكبري والتي تشتمل علي ربع سكان الجمهورية تقريبا فان نسبة المناطق التي تصلها خدمات الصرف

الصحي تمثل حوالي ٧٠٪ من اجمالي المناطق الحضرية في القاهرة الكبري (٢) أما في مجال خدمات التخلص من المخلفات الصلبة (القمامه) فنجد ان نسبه التغطيه حوالي ٣٠٪ فقط خارج القاهرة الكبري (٣) ولا يعني هذا عدم توفر هذه النوعيات من الخدمات لباقي السكان ولكن يمكن القول بعدم توفر هذه الخدمات بصورة متكاملة وصحيه .

يقدر عدد العائدين بعد بداية الازمة بحوالي ٢٩٦٫٠٠٠ فرد حسب بيان السيد رئيس مجلس الوزراء عقب الأزمة ومن المعروف أن معدل الزيادة السكانيه في جمهورية مصر العربية يقدر بحوالي ٢٫٨ ٪ سنويا وعلي ذلك نجد أن عدد

العائدين بعد بداية الأزمة في ٢ اغسطس ١٩٩٠ وقبل بداية الحرب في ١٧ يناير ١٩٩١ يمثل تقريبا ٠٫٨٪ من عدد السكان أي أقل من ثلث معدل الزيادة السنوية وبالتالي فان تأثير هذا العدد - علي المستوي العام - قد يمكن إستيعابه بصورة أو بأخري في اطار المرافق الموجوده وان كان تركز هذا العدد في محافظة أو مناطق مختلفه من الممكن أن يؤثر في مستوي تغطيه ومعدلات استخدام هذه الخدمات خاصة اذا كانت هذه المناطق تعاني بالفعل من مشاكل سابقه.وعلي هذا الاساس فان هذه الدراسة سوف تتضمن بصورة اساسية :

دراسة تأثير زيادة عدد المستفيدين من خدمات امدادات المياه وخدمات الصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة واعطاء مؤشر لمقدار تلوث الهواء نتيجة زيادة عدد العربات والمركبات .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث الي دراسة التأثيرات العاجلة والآجلة لزيادة عدد المستفيدين من الخدمات البيئية التالي ذكرها بمقدار يساوي عدد العائدين من دول الخليج بعد